نشرة صندوق النقد الدولي

سوق في مدينة الأقصر المصرية: البرنامج الجديد يتيح تمويلا إضافيا للإنفاق على توفير فرص عمل جديدة وحماية الفقراء في لحظة تاريخية تمر بها البلاد (الصورة: Newscom)

الربيع العربي

الصندوق يحدد خطة لدعم مصر بقيمة ٣ مليارات دولار أمريكي

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٥ يونيو ٢٠١١

- الصندوق يهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية ودعم التعافي الاقتصادي
- الموازنة الجديدة تتوقع زيادة في الإنفاق توجه لتوفير فرص العمل والاحتياجات الاجتماعية
- الصندوق مشارك في الجهود الدولية الداعمة للتحول في الشرق الأوسط

توصلت مصر إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي على مشروع برنامج تمويلي لمدة اثني عشر شهرا بقيمة ٣ مليارات دولار أمريكي لدعم برنامجها المعني بالإصلاحات الاقتصادية في فترة حاسمة تمر بها مصر وهي تتحول إلى الديمقراطية.

وفي تصريح للسيدة راتنا ساهاي، نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، قالت: "عقب الثورة وفي فترة تتخللها التحديات المصاحبة للتحول السياسي، وضعت السلطات المصرية برنامجا اقتصاديا وطنيا يستهدف في الأساس تعزيز العدالة الاجتماعية."

ويتضمن اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته عاما واحدا والذي أُعلن في القاهرة في ٥ يونيو الحالي تدابير تهدف إلى دعم التعافي الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة ومساعدة الأسر محدودة الدخل، مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وسوف يساعد مصر على وضع الأساس لنمو اقتصادي يشمل جميع المواطنين ويشجع النمو بقيادة القطاع الخاص.

وجدير بالذكر إن مصر هي أول بلد يتلقى مساعدات مالية من الصندوق في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ بدأ الربيع العربي في أوائل هذا العام. وقد أعلن الصندوق في قمة مجموعة الثمانية التي عقدت الشهر الماضي في دوفيل الفرنسية أنه يستطيع إتاحة مساعدات مالية للمنطقة تصل إلى ٣٥ مليار دولار أمريكي في السنوات القليلة القادمة.

زيادة الإنفاق الاجتماعي

وفي بيان أصدره السيد جون ليبسكي، المدير العام بالنيابة، في واشنطن: "أرحب بالتزام السلطات المصرية بإحداث التغيير والإصلاح الهيكلي على أساس دائم في هذه اللحظة التاريخية التي تشهدها مصر. ونحن نشعر بالتفاؤل تجاه النتائج الإيجابية المنتظر أن تتحقق للشعب المصري بفضل أهداف البرنامج المتمثلة في تعزيز العدالة الاجتماعية ودعم تعافي الاقتصاد والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتوفير فرص عمل جديدة. وأتطلع إلى التوصية لصالح هذا البرنامج أمام المجلس التنفيذي للصندوق في الشهر القادم."

وتقول السيدة ساهاي: يحدد برنامج السلطات الاقتصادي موازنة عامة معززة للسنة المالية القادمة التي تبدأ في الأول من يوليو القادم. وتتيح هذه الموازنة إنفاقا إضافية لتوفير فرص عمل جديدة وحماية الفقراء، مع الحد من اتساع العجز المالي.

وقد اتسع عجز الموازنة في مصر في الشهور الأخيرة بعد تدابير الإنفاق الاستثنائية التي اتخذتها الحكومة نتيجة للاحتجاجات. وسيتم تمويل جزء من هذه الزيادة في عجز الموازنة من خلال المنح الخارجية والقروض المقدمة من شركاء التنمية على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، بما في ذلك صندوق النقد الدولي. وتضمن هذه الاستراتيجية استمرار توافر الموارد المحلية الكافية لتغطية احتياجات الائتمان لدى القطاع الخاص، كما تساعد على تخفيض تكاليف الاقتراض وإطالة آجال استحقاق الدين العام.

وسيركز الإنفاق في الموازنة الجديدة على الاستثمار في رأس المال البشري والقطاع الاجتماعي، وكذلك على الأشغال العامة كثيفة العمالة من أجل تشجيع النمو الداعم لزيادة فرص العمل الجديدة.

وعلى جانب الإيرادات، تتضمن الموازنة عددا من الإصلاحات الضريبية لتوليد الموارد اللازمة لزيادة الإنفاق الاجتماعي وتعزيز العدالة من خلال زيادة معتدلة في تصاعدية النظام الضريبي. وستكون هذه الإصلاحات مصحوبة بجهود لتحسين الإدارة الضريبية وزيادة الامتثال الضريبي.

وتتوقع خطة الحكومة أيضا تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية الجوهرية اللازمة لتحسين كفاءة الإنفاق العام والعمل على تخفيض عجز المالية العامة على المدى المتوسط، وتتضمن هذه الإصلاحات تطبيق ضريبة استهلاك على غرار ضريبة القيمة المضافة وإصلاح نظام الدعم الذي يتسم بقدر كبير من عدم التكافؤ والتكلفة المرتفعة.

وفي مؤتمر صحفي عقد في وزارة المالية المصرية في القاهرة، قالت السيدة ساهاي إن الصندوق يتفق مع الحكومة في رأيها من حيث عدم إمكانية تنفيذ هذه الإصلاحات بشكل فوري في سياق هذا الاتفاق نظرا للحاجة إلى عمل تحضيري إضافي يضمن وجود شبكة فعالة للأمان الاجتماعي توفر الحماية للأسر محدودة الدخل. وأضافت قائلة إن "الحكومة تنوي إعداد خريطة طريق تسهل تنفيذ هذه الإصلاحات في المستقبل.

وقد حضر المؤتمر الصحفي حوالي ٥٠ صحفيا محليا ودوليا، بما في ذلك عدة محطات تليفزيونية وإذاعية.

ومن سمات البرنامج الأخرى:

- السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف تهدفان إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ــ بما في ذلك الحفاظ على مستوى مريح من الاحتياطيات يضمن لمصر الوقاية الكافية من الصدمات غير المتوقعة ــ وتخفيض التضخم على المدى المتوسط؛

- سياسات القطاع المالي موجهة للحفاظ على قوة النظام المصرفي وحماية الاستقرار المالي المحلي؛

- تدابير لزيادة الشفافية وتهيئة مناخ أكثر تنافسية لممارسة الأعمال، مع تركيز خاص على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جهد دولي واسع النطاق

ويعمل الصندوق بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي وغيره من بنوك التنمية متعددة الأطراف لوضع منهج متكامل لتحقيق الاستقرار في اقتصادات المنطقة وتحديثها. وقد تم تدشين هذا التعاون ــ المعروف باسم "شراكة دوفيل للشرق الأوسط" ــ في قمة مجموعة الثمانية التي عقدت في أواخر مايو الماضي.

وقد تعهد البنك الدولي بتقديم ٤,٥ مليار دولار لمساندة مصر على مدار العامين القادمين في معالجة نقص موارد الموازنة والاحتياطيات وتمويل الإصلاحات الرامية إلى دعم آفاق الائتمان والاستثمار. وكانت المملكة العربية السعودية وقطر والولايات المتحدة وغيرها قد وعدت في الأسابيع الأخيرة أيضا بتقديم مساعدات كبيرة لمصر.